الباب الرابع عشر

محصول القطن

واركان العناية به

ليس في مصر من يجهل ان القطن اعظم ركن من اركان الثروة المصرية وانهُ كما يقول الافرنج الاوزة التي تبيض بيض الذهب لهذا القطر فكل ما يحسّن نوعهُ او يزيد محصولهُ او يرفع ثمنهُ يدر على البلاد الخير ويخفف عن عاتقها عبء الديون

وزراعة القطن اذا اريد اجتناء معظم الفائدة المادية منها تقتضي عناية شديدة وتدقيقاً عظيماً واستعانة بالعلوم التي لا غنى عنها لانجاح الاعمال على اختلاف انواعها

لما كان القطر المصري مطلقاً من قيود الديون وكانت حاجيات اهلهِ معدودة والكماليات قليلة الشيوع فيهِ كان الناس يقنعون بما تغلهُ ارضهُ ويكتفون بما يقبضون من ثمن صادراتهِ وانها على قلتها ورخص اثمانها كانت تسد حاجاتهم اليومية سنة فسنة وهم ناعمو البال

اما الآن وقد تغيرت الحال وبات القطر مديناً لاوربا باموال طائلة وتضاعفت نفقات اهلهِ وغلب عليهم الترف وامسى جانب كبير من الكماليات في حكم الحاجيات واخذت الاقطار الاخرى تزاحمهُ في زرع القطن وتحسين صنفهِ فصار من الواجب البحث عن جميع العوامل التي تزيد الربح من زرع اكبر المحاصيل المصرية لان زمام ما يزرع منها محدود بحكم مساحة وادي النيل وطبيعة التربة وحالة الري ومقدار ماء النيل في فصل الصيف ولان مصروفات الزراعة ورأس المال اللازم لشراء الاطيان واجور العمال وثمن السماد زادت زيادة عظيمة في السنوات الاخيرة . فاذا لم تبذل المساعي في زيادة الانتاج فقد يمكن ان تصير زراعة الحبوب او نحوها اربح من زراعة القطن ولاسيما اذا ادت الاحوال الاقتصادية في اوربا وسواها الى تخفيض ثمن القطن الخام بسبب الانقلاب العظيم الناشئ عن الحرب الحالية

لذلك كان من اعظم الواجبات على حكومة القطر وابنائهِ المحبين لخيرهِ ان يوجهوا عنايتهم الكبرى الى هذا الموضوع الحيوي وان لا يكتفي بالمساعي المتفرقة المتقطعة التي نراها ونسمع بها كلما حدث حادث ينبه الافكار ويحرك الهمم

لزراعة القطن قواعد واصول يعرف عامة الزارعين بعضها ويجهلون البعض الآخر .

وقد يكون تصرفهم في بعض الاحيان مخالفاً للقواعد والاحوال التي يجهلونها فتأتي النتيجة على غير ما يرومون ويضيعون بذلك مزية ما يعرفونهُ . ولبيان ذلك نضرب مثلاً بمسألة الافراط في ري القطن ايام فيضان النيل ووصول المياه الحمراء وهي التي نبهت وزارة الزراعة عليها مراراً . فقد يحسن الزارع خدمة ارضهِ وحرثها واعدادها للزرع ويختار افضل التقاوي وانظفها وينفق المال في تنقية القطع والدودة رغبة منهُ في جني محصول جيد يربح منهُ المال الكثير ولكنهُ يفرط في ارواء زرعهِ في مثل هذا الحين من ايام السنة ويخالف قاعدة من القواعد الواجبة الاتباع فيضيع معظم تعبهِ الماضي سدى ويأتي محصولهُ قليلاً دنيئاً وكم من مزارع يقع في هذا الخطاء كل سنة ولا يعتبر بغيره ولا يستفيد من نصيحة

ماذا يمنع ان يكون متوسط محصول الفدان من ارض مصر الحصبة ثمانية قناطير من القطن او اكثر فان شجيرات القطن الناسية نموّاً حسناً يمكن ان تطرح من اللوز ما يعطي هذا المحصول واكثر منهُ ولكن من جملة ما يمنع الوصول الى هذه النتيجة العظيمة التي تضاعف ثروة القطر المصري هو كون معرفة جمهور كبير من المزارعين غير كافية مع ان زراعة القطن ليست بحديثة العهد في هذا القطر

نعم ان لتقلب الاحوال الجوية وعدم ملاءمة حرارة الجو للشجيرات في بعض السنين دخلاً كبيراً في تقليل مقدار المحصول وهذا امر لا سبيل الى تلافيهِ ما دامت معرفتنا بالحوادث الجوية قاصرة ولكن معظم ما بقي من عوامل النجاح تستطاع معرفتهُ اذا اتجه اليهِ الاهتمام وعولج بالاساليب العلمية التي لا سبيل الى النجاح من دونها

خدمت الجمعية الزراعية ووزارة الزراعة زراع هذا القطر خدماً جليلة ولكن مجال البحث والتحقيق لا يزال متسعاً جداً . والمطلوب من الذين ندبوا لخدمة البلاد من هذا الباب كثير فاذا اريد القيام ببعضهِ او كلهِ وجب التشمير عن ساعد الكد والجد والسير على خطة منظمة مدبرة كالخطط التي يضعها القواد لجيوشهم وعدم الاكتفاء بالمساعي المتقطعة ونشر المعلومات على زراع القطر من اقصائهِ الى اقصائهِ بجميع الوسائل الممكنة بعد تحقق صحتها

هذا في ما يتعلق بالقسم الزراعي وهو الركن الاول ويتلوهُ القسم التجاري وهو الركن الثاني ولا يقل عن ذلك اهمية وشأناً

فقد يجود المحصول وتعلو رتبتهُ ويكثر القطن الجني ولكن سعرهُ يظل ابخس مما يجب ان يكون اذا لم تراع في بيعهِ قواعد التجارة التي لا بد من مراعاتها للنجاح فيها وادراك الغاية

القصوى من الربح - وادراك هذه الغاية يتوقف على التضامن بين المزارعين ومعاونة الحكومة لهم في هذا التضامن من جهة واتخاذ التدابير الخاصة لمنع التجار واصحاب المصانع من التحكم بالسوق تحكماً يؤدي الى خسارة المزارعين

ولبيان اهمية هذا الموضوع وعظم شأن مباحثه نقول ان محصول القطن المصري قلما يزيد على سبعة ملايين قنطار كثيراً وسعر القنطار قلما يتجاوز عشرين ريالاً فيكون ثمن المحصول ويدرتو من ٢٨ مليون جنيه الى ٣٥ مليوناً فاذا استطيع جعله عشرة ملايين قنطار بالقان اساليب الزرع والجني وزيادة سعر القنطار الى ٢٣ او ٢٥ ريالاً باتخاذ التدابير التجارية والمالية اللازمة بلغ ما تقبضهُ مصر ثمناً لمحصولها السنوي ٤٨ او ٥٠ مليون جنيه فيزيد ايرادها منهُ ١٥ مليون جنيه في السنة ويزيد رأس مال ثروتها ٢٥٠ مليون جنيه وهو مبلغ يزيد على دين حكومتها وديون سكانها للاجانب

ورب قائل يقول ان هذه الامنية من قبيل الاحلام ردون بلوغها خرط القتاد فنحن نعترف بصعوبة تحقيقها ولكننا نقول بامكان تذليل صعابها اذا اتجهت اليها عناية الحكومة والمتنورين بين مزارعي الامة

وزارة الزراعة ومصلحة القطن

شكا البعض من تقاوي القطن التي باعتها وزراعة الزراعة هذا العام قائلين انها لم تكن منتقاة . وقد علمنا بعد البحث والتحري ان التقاوي كانت منتقاة هذه السنة من اجود الزراعات وان عدم نظافتها سببهُ ان المزارعين تأخروا في جمع القطن بسبب هبوط اسعاره فجمعوا الجنيات الثلاث معاً وكانت الجمعة الثالثة كثيرة اللوز المضروب فلما حلج القطن جاءت بزورهُ كثيرة البزر الذي ضربهُ الدود . وقد لج بعض مزارعي المنوفية حينما طلب تقاوي السكلاريدس فاشاعتها لهم الوزارة من غير انتقاء ولما رأوها غير نظيفة طلبوا ان يخفض ثمنها لم تخفض . ولكن جودة الشيء لا تستلزم خلوه من النقاية وخلوه من النقاية لا يستلزم جودتهُ . والتقاوي جيدة ولو لم تكن نظيفة بل كان فيها كثير من البزور المضروبة . ووجود هذه البزور فيها لا يمنع جودتها لانهُ يزرع منها في كل نقرة بزور كثيرة فالجيد منها ينمو قوياً والمضروب لا ينمو او ينمو ضعيفاً وعند الخف لا يترك الا نباتان من اقوى النبات . وقد قيل لنا ان احد مفتشي الزراعة دخل غيطاً في المنوفية وقال لصاحبهِ بلغني انك اشتريت تقاويك من وزارة الزراعة وان قطنك جاء ضعيفاً لان التقاوي كانت غير جيدة . فاجابهُ

الرجل لعم انني اشتريت التقاوي من وزارة الزراعة وظننت من منظرها انها غير جيدة ولكن القطن نما منها على اجود ما يكون ولم يكن قطني قط اجود مما هو الآن

والخلاصة ان منظر التقاوي التي باعتها وزارة الزراعة لمزارعين هذه السنة لم يكن يدل على انها جيدة لكثرة ما كان فيها من البزور المضروبة ولكن هذه التقاوي منتقاة من اجود الزراعات وان وجود بزور كثيرة مضروبة فيها سببهُ اختلاط حبيبات القطن الثلاث بعضها ببعض ولكنهُ لم يضر بزراعة القطن اذ يكفي ان يكون في كل نقرة بزرتان جيدتان. والقطن تام هذه السنة احسن نمو

ومما يحسن ذكرهُ في هذا المقام ان مصلحة الري صارت تستشير وزارة الزراعة في امر الري والمناوبات وتعمل برأيها ولم يبق الا ان ينتصح المزارعون بنصائح وزارة الزراعة ويقللوا ري القطن حينما يلزم تقليل الري في مثل هذا الوقت لكي ينجو قطنهم من اكثر الآفات والا فان اكثروا الماء للقطن تعرض للدود وسقط كثير من لوز وفات المياه اللازمة لقطني الشراقي وري الارز

ولو اهتم المزارعون كلهم بالانتفاع من علم غيرهم واختبار الخبيرين لتضاعف موسم القطن ولو لم يزد زمام الاطيان المزروعة فاننا رأينا بعض المزارعين يستغلون اكثر من سبعة قناطير من القطن من الفدان وجيرانهم لا يستغلون ثلاثة من الفدان والمدن واحد والايجار واحد ولكن الاولين يسمدون قطنهم ويخدمونهُ جيداً والآخرين لا يفعلون ذلك

ويسوءنا ان وزارة الزراعة قلت حقول الامتحان لقلة العمال لديها . وقلة العمال تابعة لقلة المال طبعاً فهل عند الحكومة سبيل تنفق فيهِ المال انفع وارجح من اتقان الزراعة . ولا يبعد ان ترى يوماً ما انهُ يجب ان يكون في كل مديرية مدير للزراعة كما فيها مدير للادارة وان يكون اعوان هذا المدير منتشرين في كل المراكز والنواحي انتشار رجال الادارة يرشدون الفلاحين ويحرونهم على خدمة الزراعة ويعاونونهم على مقاومة ما يعتريها من الآفات وهذا الارشاد وهذه المعاونة لا تكفي لها النشرات التي تنشرها وزارة الزراعة على ما فيها من الفائدة بل لا بد من العمل المستمر امام الفلاحين وافهامهم سبب ما يعمل امامهم

دخلنا مرة غيطاً مزروعاً فولاً فرأينا الهالوك نامياً فيهِ بين الفول فامرنا ناظر الزراعة ان ينزعهُ حالاً . وبعد ان مررنا في الغيط كلهِ عدنا من حيث اتينا فوجدنا انهُ اقتلع الهالوك ورماهُ قرب المكان الذي اقتلعهُ منهُ اي جعل ضررهُ ينتشر في بقعة اوسع من البقعة التي كان فيها . فشرحنا لهُ حينئذٍ طبائع الهالوك وانهُ لا بد من قلعهِ بالتأني وحرقهِ حالما يظهر

لئلا تسقط بزورهُ منهُ ويزيد ضررهُ . والظاهر ان اكثر ما اصاب القول هذه السنة من الضرر ناتج من نمو الهالوك فيهِ . فلو عرف المزارعون كلهم طبائع هذا النبات لاستأصلوهُ حالاً ونجوا زراعتهم منهُ . وقس على ذلك آفات كثيرة طبيعية مما يمكن مقارمتهُ او تلافيهِ لان جمهور الفلاحين لا يتعلم كيف يقاومهُ او يتلافاهُ الاَّ بالمزاولة . وسيكون لوزارة الزراعة اليد الطولى في ارشاد الفلاحين الى ما يزيد خصب ارضهم وجني مزروعاتهم وانقاذها مما يصيبها من الآفات . وغني عن البيان ان رجالها عالمون بما يطلب منهم وهم باذلون جهدهم لتحقيق امالي الامة

مياه الفيضان وري القطن

وضعت وزارة الزراعة منشوراً قالت فيهِ :

« نظراً لاقبال الفيضان ووفرة المياه هذا العام ترى وزارة الزراعة وجوب لفات المزارعين مرة اخرى الى النتائج الوخيمة التي تنجم عما اعتادهُ السواد الاعظم منهم من الافراط في ري القطن ريًّا غزيراً

وكثيراً ما اشير في المنشورات الزراعية الى وجوب الاقلاع عن هذه العادة القديمة ومع ذلك لا يزال المزارعون يألفونها رغماً عما يترتب عليها من نقصان المحصول

فيجدر بكل مزارع ان ينتبه الى ان الافراط في ري القطن لا بد ان يسبب سقوط اللوز فضلاً عن نمو الورق نموًّا عظيماً بحيث يحجب ضوء الشمس عن اللوز الباقي على الشجيرات فلا تنضج النضج التام في الزمن المناسب وتكون النتيجة نقص المحصول وتأخرهُ فضلاً عن سهولة انتشار دودة اللوز

وبناء عليهِ تشير وزارة الزراعة على جميع المزارعين بضرورة الاكتفاء بالري الخفيف على قدر اللزوم وعلى الاخص لانهُ ليس هنالك الآن محل للخوف من قلة المياه »

ترويج الحاصلات المصرية

ان اهتمام وزارة الزراعة بترويج حاصلات القطر المصري في البلدان الاجنبية يستحق الشكر فقد بعثت بعينات من القمح والفول والذرة الى بلدان كثيرة وسألت عن الاسعار التي تباع بها فيها فقدمت المزارعين والتجار . وحبذا لو بحثت عن اجرة الشحن برًّا وبحراً الى ان تصل الحاصلات الى الاماكن التي ارسلت العينات اليها

ولا يخفى ان الاسعار كلها تختلف من وقت الى آخر في البلد الواحد ولا يعرف ذلك

وينتفع به الا التجار الذين شغلهم مراقبة السوق والبحث عن البضائع التي يربحون منها والاوقات التي يربحون فيها . ومع ذلك لبحث وزارة الزراعة كبير الفائدة جدًّا . ومما علم من بحثها اخيراً ان القمح المصري يسهل بيعهُ في اسواق بريطانيا العظمى وان ثمن الاردب المصري يبلغ فيها نحو ١٧٠ غرشاً وقد ارسلت وزارة الزراعة من القمح المصري الى اسبانيا والبرتغال وتونس والجزائر والمغرب الاقصى فوجدت انهُ لا يصلح لسوق اسبانيا لان الطحانين هناك لا يستطيعون استعمالهُ . وقد استفدنا قول الطحانين انهم لا يستطيعون استعمالهُ فانهُ يطحن مثل غيره من اصناف القمح واذا كانت المطاحن غير شديدة السرعة خرج دقيقهُ ابيض الى الصفرة كاجود انواع الدقيق . ومن المرجح عندنا انهُ اذا عُرض القمح المصري في اسواق اخرى من اسواق اسبانيا وجد لهُ رواجاً ولكن يحتمل ان سعرهُ فيها يكون واطئاً فلا يفي بارساله اليها

وجاء من لسبون بالبرتغال ان القمح المصري وجد صالحاً جدًّا لسوق تلك البلاد وان بيعهُ يسهل فيها بالاثمان التي تقدَّم لهُ في انكلترا

وجاء من تونس انها تستورد قمحاً اجنبيًّا من الولايات المتحدة وروسيا وبلغاريا والجزائر ومراكش ولذلك يحتمل ان يكون للقمح المصري رواج فيها

وجاء من بونه بالجزائر في اول يونيو ان القمح المصري يمكن ان يباع فيها بسعر يتراوح بين ١٩١ غرشاً و١٩٦ غرشاً الاردب . ومن مدينة الجزائر نفسها انهُ يمكن ان يباع القمح المصري فيها ويبلغ سعر الاردب منهُ فيها ١٥٠ غرشاً الى ١٦٢

وجاء من طنجة بالمغرب الاقصى ان القمح المصري يمكن بيعهُ فيها اذا كان ثمنهُ معتدلاً لا يزيد على ١٤٠ غرشاً الاردب

والاهتمام ببيع القمح والفول والذرة على فائدته لا يحسب شيئاً في جنب الاهتمام ببيع القطن المصري لان كل ما يستطيع القطر المصري اصدارهُ من الحبوب على اختلاف انواعها لا يبلغ ثمنهُ مليون جنيه ولكن القطن يصدر منهُ في السنة نحو سبعة ملايين قنطار ويتراوح ثمن القنطار بين ثلاثة جنيهات وخمسة فاذا استطعنا ان نعرض القطن المصري على كل معامل القطن في المسكونة من اقصى الصين واليابان الى اقصى اميركا الشمالية والجنوبية فلا يبعد ان يزيد الطلب عليهِ عشرين في المئة او اكثر ويزيد سعرهُ على هذه النسبة

قرأنا منذ مدة في مجلة اميركية ان شركة من الشركات الكبيرة التي تزرع البرتقال في كليفورنيا كثر البرتقال لديها ولم تزد القطوعية لنقل ربحها رويداً رويداً حتى اشرفت على

الافلاس تقبض على ادارتها رجل همام وقال يجب علينا ان لا ننتظر المشترين حتى يأتوا الينا بل يجب ان نذهب اليهم فاستأجر كثيراً من مركبات سكك الحديد وجعل يشحن البرتقال ويرسلهُ الى المدن القريبة والبعيدة ويعرضهُ للبيع في اسواقها فراجت سوقهُ رويداً رويداً حتى بات جني تلك البساتين اقل عمّا يطلب منهُ وارتفعت اسعارهُ واغتنت تلك الشركة بعد ان اشرفت على الافلاس

الفاكهة في الفيوم

من يذهب الى الفيوم في هذه الايام يجد مركبات سكة الحديد محملة باقفاص العنب والتين والبطيخ والصبير (التين بشوكه) والاثمان في ارضها بخسة جدًّا ومع ذلك يربح اصحاب الجنائن ربحاً وافراً فندان العنب يغل ثمانين جنيهاً ومثلهُ فدان التين وفدان الصبير أربعين جنيهاً وهو في الغالب ارض رملية لا تصلح لشيء آخر. واذا قللت مصلحة سكة الحديد اجرة الشحن عمّا هي عليهِ الآن فلا بُعد ان يستغني القطر المصري بفاكهتهِ من العنب والبرتقال عمّا يرد اليهِ من الخارج

اما الصبير فيكون لهُ شأن كبير ولاسيما اذا زرع منهُ النوع الخالي من الشوك والوبر لانهُ طيب الطعم خالٍ من الضرر. وما يزيد منهُ عن طعام الناس يمكن استخراج السبيرتو منهُ

قطن الهند الغربية

جزائر الهند الغربية من البلدان التي اخذت تزرع القطن منذ بضع عشرة سنة وقد وقفنا على احصاء ما زرعتهُ في هذه السنوات ومقدار غلة الفدان منها فاذا زراعة القطن فيها لا تقابل مطلقاً بزراعتهِ في القطر المصري او في مركز من مراكزهِ فقد كانت مساحة الارض التي زرعت قطناً في مونسرات سنة ١٩٠٢ نحو ١٥٠ فدانًا فقط فزادت رويداً رويداً حتى بلغت اعظمها وهو ٢٧٠٠ فدان سنة ١٩١١ ثم نقصت عن ذلك. وتراوح متوسط محصول الفدان بين ١٩٦ ارطالاً من القطن الشعر و٩٩ رطلاً فقط. وزراعة مثل هذه لا يلتفت اليها في القطر المصري بوجه من الوجوه

زمام زراعة القطن المصري

نشرت وزارة الزراعة ان زمام القطن المصري نقص هذه السنة نحو ٣٣ في المئة فبعد ان كان ١٧٥٥٠٠٠ فدان في الموسم الماضي بلغ الآن ١١٨٠٠٠٠ فدان فقط فاذا قلَّ المحصول على نسبة قلة الاطيان المزروعة فالموسم الحالي لا يبلغ خمسة ملايين قنطار معما جاد

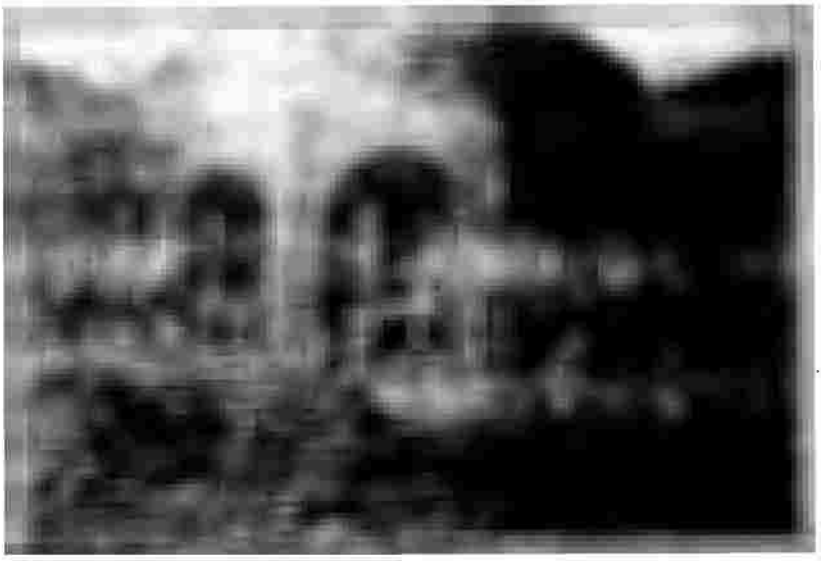

معمل زجاج بصنع فيه الزجاج الصواني

معمل زجاج يصنع فيه الزجاج الاكليلي

المقتطف صفحة ٨٥ مجلد ٤٧